

منها لا تها مغلقت على الكفاية او تجتنب نفسها او هي ام ولله وازا اعتب  
على الكفاية اخذت مدعته وان مات المولى عفتت وشققت عنها  
البدل وان ماتت وتركت ما لا يؤت منه كتابتها وما يقع ميراث لا يثبت  
ولا يثبت نسب من تلده بعده بلا عوق بل هو شها في الحكم وان كانت  
مدرسة او ام ولد فصح فان ماتت عتقت عتقا والمدرسة يسعي في بدل الكفاية  
او يفتي قيمته ان كان معسرا وعند ابى يوسف يسعي في الاقل من البدل  
او يفتي قيمته وعند محمد بن عيسى في الاقل من ثلثي البدل او يفتي القيمة  
وانه وشرها تبضع ومن علمها او جرحها وصار مدرسا فان مضى علمها  
فانت سيده معسرا يسعي في ثلثي البدل او يفتي قيمته وعند محمد بن عيسى  
في الاقل من ثلثي ثمنها وان اعتق من كان عتوقه وسقط عنه بدل الكفاية  
وان لم يوت على علف مؤجل فصالح على نصفها الاصح وان ماتت من كان  
عقبه قيمته الثلث على العتق الى سنة ولا مال له غيره ولم يجر الوتره اذ  
العبد ثلثي البدل حاله والباقي الى جمل او ودر قتيلا وعند محمد بن عيسى  
ثلثي قيمته الحال والباقي اجلا ويرد قتيلا فان كان عليه الف والقيمة  
انما لم يجره اذ ثلثي القيمة للحال او رد الى الرق اذ ثلثها ومثلها  
البيع وان كان عليه ربع عتق الف وادى عند عتق ولا يرجع به عليه وان  
قبل العبد فهو مكاتب وان كانت عبدا غرق نفسه وعرق غراب قبل بيع  
وتقول الغايب ورده لغو ويؤخذ لما نثر قبل البدل ولا يؤخذ الغايب  
يشق ويؤتمما اذى اجر المولى على القبول وعتقا ولا يرجع اذى على  
الاخر وكذا لو كانت ممتا ولا يفتق اذى باراء حقه بخلاف مالو  
كانا الاثنان ولو جرح احداهما اذى الاخر الكفاية وان كانت امه منها  
فرضه ربع ارباها وان اذى اجر المولى على القبول وعتقا ولا يرجع على  
غيرها **كتاب العبد المشرك** ولو اذن احدته ببيع في عبد المولى

ان كانت حرة حرة بالث وبقدر البدل فتعد وتضمن العتق للمعا  
فالمقبول للمقاضي خاضعة وقالوا بينهما انه لرجلين كتابتها فان  
يولدوا ذعاها احداهما ثم اتت باخرها ذعاها الاخر فحيت نهي ام ولد الاول  
ومن نصف قيمتها ونصف عتقها وتضمن الثاني تمام عتقها وقيمة الولد  
وغير ابنة وانما وفي العتق اليها قبل الجواز وعند محمد بن عيسى لا يثبت نسب الولد  
في النكاحي ولا يضمن قيمته وحكمه كحكمه وتضمن تمام العتق وتضمن الاول  
نصف قيمتها حكاية عند ابى يوسف والاول منه ونصفه ما يقع من البدل  
عند محمد بن عيسى وقولهم لماء الثاني بل وجرها فحيت مطلق التذبير وبيع ام  
ولد الاول والولد وتضمن نصف قيمتها ونصف عتقها وكذا عتقها  
احدها موصرا فحيت ضمن المتيق نصف قيمتها ويرجع عليه اذ خلا  
لها وان لم يجر خلاهما وعند محمد بن عيسى الموصر وجب الشعيرة في  
المعسر وكذا جرح احد الشركيين ثم اعترج الاخر موصرا فحيت الموصر او  
استسقى العتق او اعتمه وان عكسا عكسا فالمرتبة يعتق او  
يستسقى وعند محمد بن عيسى الاول ضمن نصف قيمته موصرا او  
معسرا وعتق الاخر لغو وان اعتم الاول ضمن لو موصرا او استسقى  
العبد لو محسرا وتبريد الاخر لغو **باب العتق والموت** اذ يجر  
المكاتب عتق فان ربحي له جصول مال لا يجعل الحكم بتغيره ويجهل  
بموتها او ثلثتها ايام والاعترج وقسح الكتاب ان طلب سيده او  
غيره سيده برضاة وعند ابى يوسف لا يجر مال يتوال عليه بخلاف  
واذا عتق عتقت اعكام ذم وماني بده للمولاه ويجل له ولو اصل منه  
صدقة فان مات عن وفاء لا تصح ويؤدى بدلها في مال وبيع  
لذي اجره بغيره بغيره ويؤدى ما يقع من ماله وبيع اولاده الرقيق  
نشرهم او ولو اذى ثلثها او كوتوا معه نكاحا او قصدا وان لم يترك